مجلة البحث في التربية وعلم النفس المجلد 35 العدد 2 ابريل 2020
ISSN Online: (2682-4469) ISSN Print: (2090-0090)

دراسة تحليلية للسياسة التعليمية لتطوير مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام 1980م

أمل سعودي عبد الظاهر سيد

باحثة دكتوراه الفلسفة في التربية (أصول التربية)

ملخص الدراسة

تتطلع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى التعليم ووضعه في قمة أولوياتها ومراجعة أنظمته، ولتأكيد على ضرورة الارتقاء بجودته، وإعطاء أولوية للتعليم الأساسي وفقًا للالتزامات الدولية، الأمر الذي يتطلب تهيئة النظم التعليمية؛ لاستيعاب متطلبات القرن الحالي.

وهذا يقتضي وضع السياسات التعليمية لتطوير التعليم. ومن هنا شغلت السياسات التعليمية باعتبارها الموجه الرئيسي والمحدد والأساسي لاتجاهات التعليم ومضامينه. وترتب على هذا، أن احتلت دراسة السياسات التعليمية مكانة كبيرة في تطوير التعليم.

وفي مصر تعاقبت عمليات التغيير والتطوير للسياسة التعليمية من جميع جوانبها المختلفة، حرصًا من الدولة على مواكبة التعليم للظروف الدولية والمحلية، وتمشيًا مع الاتجاهات التربوية المعاصرة.

وقد استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي – لدراسة أهم السياسات المتتالية وعدم تحقيقها لأهدافها – دراسة نقدية تحليلية.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على السياسات التعليمية وخططها الاستراتيجية والمؤتمرات القومية التي تناولت تطوير مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام 1980م حتى الآن.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- قصور السياسة التعليمية عن تحقيق ما تنص عليه تشريعات التعليم من حيث بعض القضايا الجوهرية، مثل: تحقيق الاستيعاب الكامل لكافة الملزمين وتحقيق جودة التعليم، ومد الالزام إلى سنوات أخرى وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.
- عدم الربط بين سياسة التعليم والسياسة العامة للدولة – حيث كانت معظم قوانين التعليم ترتبط بشخص الوزير، ونتج عن ذلك إجراء بعض التعديلات أو الإلغاء.

- القصور في توفير الموارد المالية والامكانات البشرية اللازمة للوفاء بالتطوير الحقيقي، حيث إن التمويل من المحددات الرئيسية التي تقرر اتجاهات السياسة التعليمية.

- ضعف المشاركة الشعبية والمحليات وذوي الخبرة وأصحاب الرأي في وضع السياسة التعليمية، وقد نتج عن ذلك عدم وجود مناخ يعمل على صياغة سياسة تربوية سليمة.

مقدمة:

تتطلع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى التعليم على أنه القوة المؤثرة في التنمية البشرية والنهوض بالمجتمعات، ولذلك تُعد مناقشة قضايا التعليم وتطويره هو المدخل الحقيقي للتنمية الشاملة والمتكاملة.

فالدول تتقدم عن طريق التعليم، وكل الدول التي تقدمت وأحدثت طفرات هائلة، فإن تقدمها دخل من باب التعليم، والدول الكبرى التي تتصارع – اليوم – على القمة "تتطور من خلال نظمها تعليمها، وتحاول أن تدرس النظم الأخرى الموجودة في البلاد المنافسة، وعندما يحدث تقدم في أي دولة، نجد أن الدول - لكي تحقق مثل هذا النجاح والتفوق – تتجه إلى التعليم الأساسي، وعلى سبيل المثال، فإنه – عندما أطلق الاتحاد السوفيتي السابق أول قمر صناعي – اتجهت أمريكا إلى التعليم الأساسي، وعندما وجدت أن اليابان تقدمت تقدمًا اقتصاديًا هائلاً، اتجهت أيضًا إلى التعليم الأساسي"[1].

ولذا اتجه إصلاح التعليم في التسعينيات في معظم الدول النامية – ومنها مصر – إلى اعطاء أولوية للتعليم الأساسي وفقًا للالتزامات الدولية التي تم التعهد بها في المؤتمر (العالمي) للتعليم للجميع، الذي عقد في جومتين عام 1990م، وتحقيق الجودة والعدالة واللامركزية في التعليم، والمشاركة المجتمعية في التعليم وتطوير المناهج وزيادة وقت التعليم من حيث زيادة سنوات الدراسة في التعليم الأساسي، والاتجاه نحو العودة إلى اليوم المدرسي الكامل، وإدخال التكنولوجيا في التعليم وتدريب المعلمين أثناء الخدمة"[2].

وقد تفرض تحديات القرن الحادي والعشرين أن يصبح تجويد التعليم هدفًا استراتيجيًا تتضافر حوله جهود الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يتطلب تهيئة النظم التعليمية؛ لاستيعاب متطلبات القرن الحالي. وهذا يقتضي وضع السياسات التعليمية لتطوير التعليم على أساس يستند إلى البحوث والدراسات المستقبلية"[3].

فقد أصبح من المسلم به الآن، أن السياسة التعليمية في أي مجتمع من ا لمجتمعات وفي أي زمان، هي تعبير بشكل أو بآخر عن توجهات ا لمجتمع، وبنية النظام السياسي السائد فيه، والذي يوجه حركة ا لمجتمع والأدوات التي يملكها ويسيطر عليها[4].

وترتب على هذا كله، أن احتلت دراسة السياسات التعليمية، والتعرف على مؤسسات وآليات صنعها مكانة كبيرة؛ لما يمكن أن يترتب على تلك السياسات من آثار مجتمعية متعددة الأبعاد.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن مصر بذلت محاولات كثيرة لتطوير التعليم عبر تاريخها التعليمي، ألا أن هذه المحاولات لم تثمر ولم تحقق أهدافها بالقدر المناسب، والمتتبع لتاريخ التعليم المعاصر في مصر، يرى أنه بالرغم من تعدد السياسات إلا أنه لم تظهر نتائج تطبيقاتها بالصورة المطلوبة، والمثال الواضح على ذلك تزايد أعداد الأميين في مصر(5).

ولا زال التعليم قبل الجامعي في مصر يعاني من العديد من المشكلات ؛ لعل أهمها هو تعدد السياسات التعليمية التي حكمت هذه المرحلة، وعلى الرغم من أن هذه السياسات قد جمعتها بعض الثوابت ألا أنها تناقضت فيما بينها في العديد من الأهداف أو الوسائل، فضلاً عن عدم وضوح أهداف هذه السياسات[6].

وكان يجب تطوير هذه السياسات والبناء عليها، إلى أن رأينا من ينادي بتقليص مجانية التعليم، ومن يهدم السلم التعليمي بخفض سنوات الدراسة في الحلقة الابتدائية إلى خمس سنوات بدلاً من ست. مما جعل البعض يسميها انتكاسة تعليمية واجتماعية بكل المعايير، ومن ينادي بزيادة مدارس اللغات وينسى الاهتمام بمناهج اللغة العربية والدين في الحلقة الابتدائية، وغير ذلك[7].

يتبين مما سبق لم تستطيع السياسات التعليمية المتتالية الاستفادة من وضع تصور موحد لأهداف التعليم، أو الاتفاق على أولويات تحقيق هذه الأهداف، بل والأخطر من كل ذلك كل سياسة تعليمية لم تستطيع تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها، ولم تحاول السياسة التالية استكمالها والبناء عليها، بل قد نجد وكأنها تبدأ من الصفر[8].

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما مفهوم السياسة التعليمية ووظائفها ومقوماتها؟

2- ما الجهات المسئولة عن صنع السياسة التعليمية، وما آليات صنعها في مصر؟

3- ما الوثائق الرسمية التي تناولت السياسات التعليمية والمؤتمرات القومية والقرارات الوزارية لإصلاح وتطوير مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام 1980م حتى الآن؟

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لدراسة أهم ما جاء بالسياسات التعليمية لتطوير التعليم الأساسي في مصر، وأهم معوقاتها وعدم تحقيقها لأهدافها.

أهداف الدراسة:

ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى: التعرف على السياسات التعليمية والخطط الإستراتيجية والمؤتمرات القومية التي تناولت تطوير مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام 1980م حتى الآن.

إجراءات الدراسة:

تنقسم الدراسة الحالية إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** يتناول المفاهيم، حيث يتم عرض مفهوم السياسة التعليمية ووظائفها ومقوماتها، ثم عرض للجهات المسئولة عن صنعها وآليات صنعها في مصر.
- **المحور الثاني:** يتناول عرض السياسات التعليمية واستراتيجياتها وخططها والمؤتمرات القومية لتطوير مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام 1980م حتى الآن، وأهم معوقاتها وعدم تحقيقها لأهدافها.
- **المحور الثالث:** التوصيات والمقترحات.

أولاً- المحور الأول:

1- مفهوم السياسة التعليمية ووظائفها ومقوماتها:

تعرف السياسة التعليمية بأنها: مجموعة القرارات الصريحة أو الضمنية التي يمكنها أن الاتجاهات التي تحكم القرارات المستقبلية، أو التي تساعد على المبادرة بالفعل وتوجه عمليات التنفيذ[9].

كما تعرف بأنها عملية ونتيجة، وهي بذلك تفوق كثيرًا وثيقة أو نصًا سياسيًا مجددًا، فهي تتضمن عمليات تسبق النطق بالنص، وكذلك عمليات تستمر بعد إنتاج النص، وتمتد لتشمل الممارسات الفعلية[10].

ووفقًا لهذين التعريفين، فإن السياسة التعليمية تتضمن مرحلتين أساسيتين، هما: مرحلة وضع السياسة التعليمية أو رسم الإطار العام للعمل، ومرحلة تنفيذ هذه السياسة.

وتضطلع السياسة التعليمية بعدة وظائف، منها: تيسير عملية صنع القرارات على المستوى الفني والإداري، وتوفير نوع من الاتساق في القرارات التي تصدرها المستويات الإدارية المختلفة، فيما يتعلق بمكونات المنظومة التعليمية، وتحديد الأسس والمعايير التي يتم على أساسها تقويم الخطط القائمة والمقترحة، وتوفير الشعور بالأمن لدى العاملين ودرجة من الاستقرار النسبي، وتوفير الوقت والجهد والمال على المستويات الإدارية والفنية"[11].

ويمكن تحديد أهم مقومات السياسة التعليمية"[12]، فيما يلي:

1- المرجعية المجتمعية: بمعنى أن تسترشد السياسة التعليمية في ممارستها بالفلسفة التي يؤمن بها المجتمع وأيديولوجيته.

2- الترابط والتكامل والاتساق بين عناصرها: تنظر السياسة التعليمية إلى التعليم على أنه كيان عضوي مترابط، ولذا فهي لا تهتم بتقديم إصلاحات جزئية.

3- استخدام المنهج العلمي: إن حل مشكلات التعليم تُسند إلى المتخصصين، فبناء البشر يستند على آراء المتخصصين.

4- أن تكون ذات عائد اقتصادي واجتماعي، فلا بد من التعرف على موقع المشروعات التعليمية في خطة التنمية الشاملة، ومدى تحقيقها لأهدافها، والعائد المتوقع منها، ودورها في تلبية احتياجات السوق.

5- استمراريتها ومرونتها: التعليم في حاجة إلى قدر من الاستقرار النسبي يتيح الفرصة لسياسته أن تستمر، وأن تتمتع بقدر من المرونة يسمح لها بسرعة الاستجابة لما يستجد من أمور.

6- التزام المنفذين وعدم حيادهم عنها: إن نجاح السياسة التعليمية في تحقيق أهدافها يتطلب من المشاركين في تنفيذها الإيمان والالتزام بها، بحيث يتوفر لديهم الدافع لإنجاحها.

7- توافر الإمكانات الكافية لتنفيذها: من بشرية ومادية وتعليمية وأنشطة وخدمات صحية واجتماعية.

8- فاعلية نظام الإشراف القائم على تنفيذها: السياسة التعليمية في حاجة إلى إشراف إداري وفني فعال، يعمل على تحسين العملية التعليمية، وتوجيه الإمكانات البشرية والمادية وحسن استخدامها، والإسهام في حل المشكلات التي تواجه تنفيذها.

9- الامتداد الجذري: بمعنى الاستفادة من تراثنا الثقافي؛ لأن هذا التراث يدخل في نسيج فكرنا كأداة لفهم الحاضر.

10- استشراف المستقبل: من الضروري أن تبنى السياسة التعليمية على استشراف المستقبل؛ لأن من المعهود أن المشكلات التي تعاني منها المنظومة التعليمية في الحاضر، ما هي إلا حصيلة قرارات اتخذت في الماضي؛ لذا فإن دراسة مشكلات الحاضر وما تتوقعه من مشكلات في المستقبل يسهم في اتخاذ القرار الأفضل لتطوير المنظومة التعليمية؛ لذا فلا بد من الاعتماد على الدراسات المستقبلية التي أصبحت هي الأساس في صنع السياسة التعليمية؛ فقد اعتمدت الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم (2012/2011 2008/2007) على التطلعات طويلة المدى وفقًا لرؤية ورسالة وزارة التربية والتعليم، تهدف في ذلك إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، والمشاركة المجتمعية في برامج التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية"[13].

2- الجهات المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في مصر:

تختلف مؤسسات صنع السياسة التعليمية بين دولة وأخرى، حسب طبيعة الحكم والسلطات الموجودة، بالإضافة لمفاهيم الديمقراطية السائدة، ولكن مهما اختلفت الدول في تحديد مؤسسات صنع السياسة التعليمية، فإنها تتفق في أن هناك مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية تتدخل في عملية صناعة القرار.

وبالرغم من تقسيم القوى المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في معظم الدول إلى قوى رسمية، منها: السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية. وقوى غير رسمية، منها: جماعة المصالح والأحزاب السياسية، فإن هذه المؤسسات الموجودة في مجتمع ما لا يؤدي أدوار متساوية ومتشابهة في مختلف مراحل صنع السياسة"[14].

أولاً- المؤسسات الرسمية: تشمل هذه المؤسسات[15]:

1- السلطة التنفيذية: يختلف المقصود بالسلطة التنفيذية من نظام سياسي لآخر، وفي النظام السياسي المصري فإنها تشمل رئيس ومجلس الوزراء، بما فيها الوزير المختص بشئون التعليم. ويندرج تحت لواء السلطة التنفيذية مجموعة كبيرة من المؤسسات والأجهزة الرئاسية التي تساعد في تحديد أولويات رسم السياسة التعليمية.

2- السلطة التشريعية: هي في مصر، تشمل مجلس الشعب والشورى، وبكل منهما لجنة لشئون التعليم والبحث العلمي، يكون من مهامها مناقشة وإقرار ما وضع من سياسة تعليمية أو قرارات، يكون من شأنها توجيه عمليات التنفيذ[16].

3- المجالس القومية المتخصصة: هي هيئة استشارية تتبع رئيس الجمهورية، وبها مجلس خاص لدراسة شئون التعليم بكافة مراحله ومستوياته، إصدار ما تراه من توجيهات وتوصيات، يكون من شأنها مساعدة متخذ القرار في السلطة التنفيذية، على اتباع سياسة تعليمية وفق ما تقدمه دراساتها من بدائل[17].

4- الوزارة المختصة: هي وزارة التربية والتعليم والأجهزة التي تعني فيها برسم وصنع السياسة، هي عادة مجالس عليا (للتعليم قبل الجامعي أو التعليم الجامعي)، ويكون من مهامها تحديد وإقرار السياسة التعليمية التي يتقدم بها الوزير المختص، كما أنها تناقش وتوصي بعمليات التطوير والتحديث اللازم للسياسة التعليمية[18].

يتم صنع السياسة التعليمية في مصر بالتعاون بين الجهات الأربع السابقة، وإن كانت الغلبة دائمًا تكون في جانب السلطة التنفيذية والتوجهات الصادرة منها وخاصة التوجهات الرئاسية، والتي دائمًا ما تنطلق من احتياجات قومية ومواقف لها سمة العمومية والشمول؛ لذلك فإنها تكفي لوضع المبادئ والأسس العامة للسياسة التعليمية.

أما ترجمة هذه المبادئ العامة إلى سياسة تعليمية فإنها عادة ما تكون من مهام المجالس القومية وا لمجالس العليا للتعليم بالوزارة المختصة.

وبعد رسم وصناعة السياسة التعليمية فإنها تقدم للمجالس التشريعية لمناقشتها وتعديلها إن لزم الأمر ثم إقرارها. وبعد ذلك يكون من شأن الوزير المختص إصدار القرارات المنفذة لهذه السياسة التعليمية[19].

ثانيًا- المؤسسات غير الرسمية:

تشمل هذه الجهات غير الرسمية الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والمواطنين وغيرهم، وتوصف هذه الجهات بعدم الرسمية؛ لأنها لا تملك سلطة قانونية رسمية لصنع سياسات وقرارات ملزمة، وإنما تقوم بتوفير المعلومات حول القضية التي تهمها، أو تمارس الضغط على صناع السياسات في اتجاه سياسة معينة؛ لكنها لا تتخذ هي نفسها قرارات بشأنها[20].

ثالثًا- آليات صنع السياسة التعليمية في مصر:

تختلف آليات صنع السياسة التعليمية من دولة إلى أخرى، وذلك لاختلاف النظام السياسي، ونظام إدارة الدولة، ويوجد عدداً من الآليات التي تستعملها الدول المختلفة في صنع سياستها التعليمية، ومن خلال استقراء الوثائق والأدبيات والدراسات السابقة يمكن عرض آليات صنع السياسة التعليمية بمصر، على النحو التالي[21]:

1- **الدراسات والبحوث والتقارير وأوراق العمل:** لا يمكن أن يتم تطوير التعليم دون دراسات وبحوث وتقارير تربوية تُبنى عليها السياسات التعليمية؛ لذا يولى صانعوا السياسة ومتخذي القرار اهتماماً كبيراً بمجال البحوث والدراسات والتقارير وأوراق العمل؛ لأنهم لا يستطيعون التعرف على أبعاد أي مشكلة تواجههم وما يرتبط بها من آثار سلبية إلا من خلال الدراسات الجادة والبحوث العلمية والتقارير الموضوعية.

2- **الاستفتاء:** وتمثل هذه الآلية أولى الخطوات التي تقوم بها أى حكومة عند الشروع في أى إصلاح تعليمي، وبمقتضى ذلك توجه الحكومة استفتاء حول جوانب الإصلاح المطلوب، وتكون التقارير والإجابات عن هذا الاستفتاء بداية الإصلاح التربوي المطلوب.

3- **آلية إعلان الوثيقة:** تقوم معظم الدول بإعلان وثيقة تتضمن ملامح سياستها التعليمية والتغيير المنشود.

وقد صدرت في مصر منذ ثمانينيات القرن العشرين عدة وثائق تبلور السياسة التعليمية، مثل وثيقة تطوير التعليم في عام 1980م، ووثيقة أخرى في عام 1985م، وثيقة لتطوير التعليم في مصر 1987م، ووثيقة مبارك والتعليم، 1992م، والخطط الإستراتيجية للتعليم في مصر، مثل: الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (2007-2012) نحو نقلة نوعية في التعليم، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014-2030) التعليم المشروع القومي في مصر.

4- **الندوات والمؤتمرات التربوية:** تُعد المؤتمرات مجالاً خصباً لمناقشة قضايا التعليم ومشكلاته، وتتبلور قيمة هذه المؤتمرات التعليمية المتخصصة في أنها تضم نخبة ممتازة من المتخصصين والخبراء في هذا المجال، ومن أمثلة المؤتمرات العلمية ذات الأثر الكبير في صنع السياسة التعليمية مؤتمر تطوير التعليم الابتدائي 1993م، ومؤتمر تطوير التعليم الإعدادي 1994م، ومؤتمر لتطوير إعداد المعلم وتدريبه عام 1996م[22].

5- آلية التأثير على الرأى العام: تلعب أجهزة الإعلام، الصحافة التربوية، المجلات والدوريات في مجال التعليم دوراً في صناعة السياسة التعليمية بما تعرضه من أفكار وآراء تتعامل مع هذه السياسة.

وجدير بالإشارة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، يقف على قمة السلطة التعليمية وزير التعليم، حيث أنه لا ينفرد بصنع السياسات أو اتخاذ القرارات، ذلك أن أي وزير مهما بلغت كفاءته وقدرته لا يملك سوى أن يعمل وفقًا لسياسات مسبقة، وسلطة الوزير مقيدة ومحددة، وإن كان يستطيع من خلال نفوذه المحدود أن يغير أو يوجه وفق الاتجاه الذي يريده، فالديمقراطية ومبادئها الراسخة في المجتمع الأمريكي، تستبعد بصورة واضحة الدور الفردي في صنع السياسة التعليمية؛ لأن صنع السياسة التعليمية لا بد وأن يتم من خلال مشاركة جماعية يكون للخبراء والمستشارين وأعضاء الكونجرس دور واضح فيها. وتتعدد صور المشاركة الديمقراطية في أمريكا، من خلال الحوار، وإمكانية المعارضة، وحق المطالبة بالتغيير والتعديل والمساءلة. وصانع السياسة التعليمية العليا قد يكون عرضة للمساءلة القانونية أمام الرأى العام على أي قرار يتخذه[23].

ثانيًا- المحور الثاني:

- **جهود إصلاح وتطوير مرحلة التعليم الأساسي منذ عام 1980م:**

لقد شهدت الفترة من 1979م حتى الآن، صدور بعض الوثائق والأوراق الخاصة بإصلاح مرحلة التعليم الأساسي، وكذلك خطط تعليمية وقرارات وزارية ومؤتمرات قومية اهتمت جميعها بتطوير التعليم الأساسي في مصر، تمثلت في الآتي:

1- ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر عام 1979م:

وفي عهد وزير التعليم (مصطفى كمال حلمي) صدرت ورقة عمل حول تحديث التعليم في مصر، وكانت بمثابة الخطوة الحقيقية نحو تحديث سياسة التعليم.

وأهم ملامح التحديث بورقة تطوير وتحديث التعليم في مصر، فقد اقترحت ما يلي[24]: بالنسبة للتعليم الابتدائي والإعدادي (مرحلة التعليم الأساسي):

- طبع الدراسة في التعليم الأساسي بالطابع العملي، بحيث تتكامل النواحي النظرية والعملية وبما يربط التعليم بالبيئة.

- تزويد المدارس بالأدوات والحافظات المعملية والورش البسيطة والخامات، وتعترف هذه الورقة بأن التعليم الابتدائي غارق في المشاكل التي منها الأمية، والعمل لفترتين وغيرها.

2- صدور قانون التعليم قبل الجامعي رقم (139) لسنة 1981م[25]:

وصدر هذا القانون في عهد وزير التعليم السابق، وكان بمثابة انطلاقة نحو تحديث السياسة التعليمية في مصر؛ لأنه استهدف إعادة النظر في فلسفة التعليم وأهدافه وسياساته. فقد جاء هذا القانون كدعامة لتحديث السياسة التعليمية في مصر، فإن من إبرزها ما جاء به مد فترة الإلزام إلى تسع سنوات حتى يقلل من التسرب من التعليم، والاتجاه نحو تمهين التعليم ، وذلك بتطبيق صيغة التعليم الأساسي، والذي لم تتوافر له المتطلبات اللازمة لنجاحه، وبالتالي لم يشعر به الفرد المتعلم، وبذلك بدأت السياسة التعليمية تأخذ مساراً جديداً من الإصلاح[26].

- السياسة التعليمية الأولى: تطوير وتحديث التعليم في مصر.. سياسته وخططه وبرامج تحقيقه[27]:

تم إعلان هذه السياسة مع طرح (د. مصطفى كمال حلمي)، تقرير تطوير وتحديث التعليم في مصر.. سياسته وخططه وبرامج تنفيذه في يوليو 1980م، وقد تحددت عناصر هذه السياسة في أربعة مبادئ أساسية. وفي إطار هذه المبادئ تم وضع إستراتيجية شاملة متنوعة تعكس تكاملاً فيما بين التوسع الكمي وتحسين جودة وكيف التعليم.

وفي ضوء هذه الإستراتيجية تحددت خطة تطوير التعليم في ثلاث مجموعات من البرامج الرئيسية، منها برامج تطوير بنية التعليم ومحتواه، وقد تحددت تفصيلاً في إنماء التعليم الأساسي. وصاحب هذه السياسة وضع خطة للتنفيذ تبدأ من العام الدراسي (1980/1981م)، إلا أنها لم تُستكمل تنفيذ برامجها لتحقيق أهدافها، حيث تم إلغاؤها بسبب التغيير الوزاري في منتصف عام 1984م.

- السياسة التعليمية الثانية: السياسة التعليمية في مصر عام 1985م[28]:

في يوليو منعام 1985م أعدت وزارة التربية والتعليم – مع تولي (د. عبد السلام عبد الغفار) الوزارة – تقريراً بعنوان: "السياسة التعليمية في مصر"، اشتمل على الأهداف المنوطة بها هذه السياسة، والأسس والمقومات التي تقوم عليها وبرامج التنفيذ المرتبطة بها. وفي سبتمبر من نفس العام ألغيت هذه السياسة نتيجة للتغيير الوزاري؛ لذا تخرج هذه السياسة عن مجرد صدور قرارات وزارية خلال العمل بها، الذي لم يتجاوز الأشهر المحدودة.

- السياسة التعليمية الثالثة: تطوير التعليم في مصر.. سياسته وإستراتيجيته وخطة تنفيذه.. التعليم قبل الجامعي[29]:

تم الإعلان عن هذه السياسة عام 1987م، مع تولي (د. أحمد فتحي سرور) وزارة التربية والتعليم، وفي عام 1989م نشرت نسخة معدلة منها، وقد اقتصرت هذه النسخة على مرحلة التعليم قبل الجامعي فقط، وقد قدم وزير التربية والتعليم السياسة كأهداف واستراتيجيات وخطط، إلى كل من مجلس الوزراء والشعب لإقرارها. وتضمنت هذه الوثيقة بعض التحديث بالتعليم الأساسي في مصر، فقد أنصب اهتمام وزارة التربية والتعليم على إنشاء المدارس الرياضية التجريبية، بالقرار الوزاري رقم (172) لسنة 1981م، والمعدل بالقرار الوزاري رقم (272) لسنة 1988م، وأيضًا إنشاء المدارس الإعدادية المهنية بالقرار الوزاري رقم (209) لسنة 1988م، بالإضافة إلى إدخال مادة تكنولوجيا التعليم بالتعليم الأساسي بالقرار الوزاري رقم (166) لسنة 1988م. وكان هذا القرار انطلاقة دقيقة من وزارة التربية والتعليم للتعليم الأساسي، حتى لا تنمي لدى التلاميذ القدرة على الإبداع والتفكير الجيد منذ الصغر.

وكانت وثيقة تطوير التعليم عام 1989م بداية حقيقية نحو تطوير التعليم العام في مصر؛ لأنها اعتمدت على سياسة أخذت في اعتبارها فعالية ديمقراطية التعليم، باستيعاب كل الملزمين بمرحلة التعليم الأساسي[30].

- السياسة التعليمية الرابعة: وثيقة مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل عام 1992م[31]:

قد أعلن وزير التعليم في ذلك الوقت (د. حسين كامل بهاء الدين) أن لديه رؤية جديدة لتطوير التعليم، ولهذا أصبح التعليم من وجهة النظر السياسية من القضايا المرتبطة بالأمن القومي، وبذلك يصبح تحديث التعليم والخروج به من أزمته هو انعكاس لرغبة قومية وليس رغبة فرد، ولكن مسئولية قومية تتحملها جميع فئات المجتمع، سواء كانت حكومية أم غير حكومية.

والسياسة التعليمية الجديدة اعتمدت على الأسلوب الديمقراطي في مراحلها المختلفة، وتتضمن عدم تحمل أفراد المجتمع أي أعباء إضافية – مجانية التعليم – وأيضًا تضمن عدم المساسبمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية باعتبار التعليم قضية قومية، فإنه يمكن اعتبار أن أهداف السياسة التعليمية في عقد التسعينيات لم تتغير عما سعت إليه في عقد الثمانينيات من القرن العشرين. كما أعلن وزير التعليم في اجتماعه بلجنة التعليم بمجلس الشورى يوم 1991/11/19م، أن من الاتجاهات التي تلتزم بها الوزارة

في سياستها التعليمية ضرورة استمرارية السير على الإستراتيجية التي سبق اقرارها منذ عام 1987م[32].

ومع تولي (د. يسري الجمل) وزارة التربية والتعليم في 2005/12/31م، طرحت الوزارة من خلال وثيقة السياسة التعليمية: مبارك والتعليم.. السياسة المستقبلية (2006) ثلاثة أهداف لسياسة التعليم قبل الجامعي، هي: (الإتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة – الجودة الشاملة في التعليم – كفاءة النظم المؤسسية)[33].

- كما شهدت تلك الفترة عدة مؤتمرات: تُعد المؤتمرات مجالاً خصبًا لمناقشة قضايا التعليم ومشكلاته، فقد انعقدت في السنوات الأخيرة في مصر عدة مؤتمرات، منها: (مؤتمر تطوير التعليم الابتدائي في 1993م، ومؤتمر تطوير التعليم الإعدادي 1994م، ومؤتمر تطوير إعداد المعلم وتدريبه 1996م)، تعكس أسلوب المشاركة الديمقراطية في صنع السياسة التعليمية.

- فقد عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الابتدائي بالقاهرة في الفترة من 18-20 فبراير عام 1993م، وكانت أهم التوصيات[34]: يعتبر التعليم الابتدائي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، وهو تعليم إلزامي ومجاني ينص الدستور والقانون رقم (139) لسنة 1981م، وحدد هذا القانون الأهداف العامة للتعليم الأساسي باعتباره جزءاً من التعليم الأساسي الالزامي، وركيزة للتعليم قبل الجامعي، وقاعدة المنظومة التعليمية ككل، وأشار إلى تقسيم التعليم الابتدائي إلى مستويين، أولهما يضم الصفوف الثلاثة الأولى، أما المستوى الثاني فيضم الصفوف الأخيرة منه، مع البدء في إدخال تعليم اللغة الإنجليزية أو غيرها من اللغات الأجنبية، بدءاً بالصف الرابع الابتدائي، مع توفير المعلمين المؤهلين لتدريس اللغة الأجنبية، بالإضافة إلى تطوير نظام إعداد معلم التعليم الابتدائي، بحيث يكون هناك معلم متخصص للصفوف الثلاثة الأولى، وكذلك معلم بالصفين الرابع والخامس، وتشجيع نظام البعثات الخارجية للمعلمين المتميزين للدول المتقدمة.

- لكن تلك الجهود التي بذلت لتطوير العملية التعليمية لم تقتصر على التعلم الابتدائي فقط، فقد عقد مؤتمر لتطوير التعليم الإعدادي، وهدف المؤتمر إلى استكمال تطوير التعليم الأساسي، يومي 14، 15 نوفمبر 1994م، وانطلق المؤتمر من خلال[35]:

1- تطوير التعليم الإعدادي باعتباره جزء من التعليم الأساسي الإلزامي، ومكملاً للتعليم الابتدائي ومراعيًا للاستعدادات والميول المختلفة للتلاميذ في مرحلة المراهقة.

2- تطوير الأهداف للتعليم الإعدادي، بحيث يقوم بدوره في تثبيت المهارات الأساسية وقيم الولاء والمواطنة والتدين، وغير ذلك من القيم المصرية الأصيلة.

ويعتبر هذا المؤتمر تمشيًا مع السياسة التعليمية بمشاركة واسعة من المتخصصين والمهتمين بقضايا التعليم، وحشد أكبر قدر من الاهتمام لدى العام حول قضايا التعليم.

- الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (2007-2012)[36]:

أشارت وثيقة هذه الخطة بأنها تعتبر نقلة نوعية، وقد اعتبرها المسئولين في الوزارة بأنها خط الدفاع الأول لمواجهة النقد الذي يوجه إلى التعليم، والعصا السحرية التي ستحل مشكلات التعليم، غير أنه بعد فترة حدث انطفاء في الحديث عن هذه الخطة، وكأنها دخلت إلى الأرشيف لتنضم مع غيرها من محاولات الإصلاح السابقة، والتي لم تأت ثمارها.

- جهود تطوير التعليم بعد ثورة 25 يناير 2011م[37]:

فقد حرصت وزارة التربية والتعليم بعد ثورة 25 يناير عن خطتها لإصلاح التعليم للخمس سنوات القادمة، وقد أعلنتها في الصحف الرسمية في اليوم السابع. وقد تناول اليوم تفاصيل المحاور السبعة للخطة، والتي حملت عنوان "لن يترك طفل مصري بلا تعليم جيد". ونظراً للاضطراب السياسي في البلاد آنذاك تولت حكومة جديدة البلاد، بعدها حدث تعديل وزاري من بينها وزير التربية والتعليم، وقامت الوزارة بوضع خطة انتقالية بعنوان: "الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014-2030م)[38] التعليم المشروع القومي لمصر وتحمل شعار "معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل".

يتبين مما سبق أن عدم الاستقرار السياسي في البلاد في هذه الفترة له تأثيره على النظام التعليمي المصري، من حيث التغيير الوزاري المستمر لوزراء التعليم والقيادات التعليمية، ومن ثم تغيير في الخطط الإصلاحية، فلم يكتب لأي خطة سابقة أن تكتمل وتؤتي ثمارها، فقد اتسمت السياسة التعليمية بعدم الاستقرار، نتيجة للتغيرات الوزارية المتعاقبة وارتباطها بشخص وزير التعليم، أي أن السياسة التعليمية مرتبطة بأشخاص لا بأهداف قومية يسعى التعليم لتحقيقها. بالإضافة إلى عدم تبني نظرية تربوية واضحة المعالم يقوم عليها النظام التعليمي.

على الرغم من المحاولات المتكررة لتغيير السياسات التعليمية لإصلاح وتطوير التعليم الأساسي في مصر؛ لكي تحقق أهدافها في توجيه العمل التربوي والنشاط التعليمي، إلا أن هناك بعض الانتقادات التي توجه إلى السياسة التعليمية، لعل من أهمها:

- إن السياسات التعليمية تتسم بعدم الاستقرار، وترتبط ببقاء من رسمها – شخصًا كان أو مؤسسة – وتتحول إلى مجرد شعارات معلنة لا تجد لها خطًا من التنفيذ"[39].
- إن السياسة التعليمية في مصر لا تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية"[40].
- غياب المشاركة الشعبية والوطنية في رسم السياسة التعليمية في مصر[41].
- إن خطط السياسة التعليمية لا ترتبط بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وأن أهدافها تكون هلامية"[42].
- إن السياسة التعليمية تتناقض تناقضًا واضحًا في علاقتها بسوق العمل[43].
- افتقاد التناغم والتناسق بين إصلاح التعليم وغيره من النظم[44].
- إن إضفاء كلمة سياسة تعليمية جديدة وتكرارها في هذه الوثائق كان اختياراً غير صائب؛ لأنها لم تضف إلى مضمونها أي جديد[45].

نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة نتائج، من أهمها ما يلي:

1- افتقار بعض التشريعات التعليمية إلى عنصر التكامل أو التراكم، حيث نجد كمثال أن القانون رقم (139) لسنة 1981م قد نص على "مد عدد سنوات الإلزام إلى تسع سنوات، ثم جاء القانون رقم (233) لسنة 1988م ينص على تخفيض عدد سنوات الإلزام من تسع سنوات إلى ثمان – مما أدى إلى نوع من البلبلة والتضارب في السياسات خاصة في مرحلة التعليم الأساسي – والتي أثرت فيما بعد على مرحلة التعليم الثانوي والتعليم العالي.

2- قصور السياسة التعليمية عن تحقيق ما تنص عليه تشريعات التعليم، من حيث بعض القضايا الجوهرية، مثل تحقيق الاستيعاب الكامل لكافة الملزمين وتحقيق جودة التعليم، ومد الإلزام إلى سنوات أخرى، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

3- ضعف المشاركة الشعبية والمحليات وذوي الخبرة وأصحاب الرأي في وضع السياسة التعليمية، وقد نتج عن ذلك عدم مناخ يعمل على صياغة سياسة تربوية سليمة.

4- لم تستطع أي من السياسات التعليمية السابقة سد الفجوة الكبيرة بين الطلب الشعبي المتزايد على التعليم، وقدرة الأجهزة التعليمية على الاستجابة لهذا الطلب العادل، كما نص الدستور على ذلك.

5- عدم الربط بين سياسة التعليم والسياسة العامة للدولة، حيث كانت معظم قوانين التعليم ترتبط بشخص الوزير، ونتج عن ذلك سرعة إجراء بعض التعديلات أو الإلغاء.

6- لم تنجح أي من سياسات التعليم السابقة في الربط بين التوسع في حجم التعليم الابتدائي والنمو الكيفي له.

7- كثيرًا ما تأخذ السياسات التعليمية أسلوبًا لتطوير التعليم بطريقة التجزئة، حيث تركز على عناصر وتهمل أخرى، مع أن التعليم منظومة متكاملة.

8- القصور في توفير الموارد المالية والامكانات البشرية اللازمة للوفاء بالتطوير، حيث إن التمويل من المحددات الرئيسية التي تقرر اتجاهات السياسة التعليمية.

9- لم تتعرض استراتيجيات التعليم في تلك الفترة لتوجهات التعليم المستقبلية، ولم تحدد أي منها مسارات التحرك بشكل واضح ومحدد طبقًا لخطة زمنية يمكن الالتزام بتنفيذها.

المحور الثالث: التوصيات والمقترحات:

في ضوء المعالجة النظرية للدراسة ونتائجها، فإن الباحثة يمكن أن توصي وتقترح مراعاة الآتي:

1- أن العبرة ليست بوضع سياسة تعليمية عامة رشيدة فحسب، وإنما بمدى القدرة على تنفيذ الخطط والبرامج المنبثقة منها، ومدى الجدية في التنفيذ والمتابعة والتقويم، ومدى القدرة على الاستمرار والتطوير طالما كانت الظروف المحيطة مهيئة لذلك.

2- التأكيد على المشاركة المجتمعية عند صنع السياسة التعليمية، وتتم هذه المشاركة المجتمعية على نطاق واسع، فالسياسة التعليمية القائمة على الآراء الجماعية تكون أكثر واقعية بل وضمان لفاعليتها، وهذا أفضل من أن تكون من صنع جهة واحدة.

3- أن تنبثق السياسة التعليمية من واقع وفلسفة المجتمع وتطلعاته؛ لأنها تمثل الرافد الأساسي الذي تستقي منه السياسة التعليمية في مضمونها وتوجهاتها؛ لذا يجب إعادة النظر في فلسفة المجتمع وفق التغيرات التي طرأت في بنية المجتمع المصري، بفعل عوامل داخلية وخارجية، مما شكل مجتمعًا مختلفًا عما كان عليه قبل عقود؛ لأن التحديد في دراسة فلسفة المجتمع يجعل السياسة أكثر واقعية، وبعيدة عن الرؤى المتداخلة.

4- أن تكون السياسة التعليمية ذات بُعد وطني بمفهومه الشامل، حيث تستوعب كل الاختلافات والأطياف الموجودة في المجتمع، فهي لا تمثل جزبًا بعينه ولا طائفة ولا سلطة بحد ذاتها، ولكنها تمثل الوطن وشمولية النظرة لكل أفراده؛ لذلك يجب أن يأخذ واضعوا السياسة التعليمية هذه الشمولية بالحسبان، بعيداً عن المفاهيم الضيقة والحضرية لسياسة التعليم.

5- أن تتم عملية الصنع بشكل شمولي لجميع جوانب السياسة التعليمية وبشكل متكامل دون التركيز على جانب وترك الجوانب الأخرى، ولكن لا بد من وجود تصور عام يضع كل السياسة التعليمية في إطار واحد، ولكن قد تكون البدايات في جانب معين، وهذا يفرضه الواقع والموقف الذي تكون فيه السياسة التعليمية شريطة ألا يخل ذلك بالبعد الشامل للسياسة التعليمية، وهذا بالطبع لا يتم إلا بعد دراسة فلسفة المجتمع والأهداف والاستراتيجيات والخطط وكلما يتعلق بالسياسة التعليمية.

6- أن يستفيد صانعوا السياسة التعليمية من التطورات العلمية في مجال الإدارة والدراسات الإنسانية، التي تشكل مرجعية معرفية لعملية صنع السياسة التعليمية، وهذا بلا شك يعطيها قوة كبيرة ويجعلها أوسع أفقًا وأعمق معرفة، وكل ذلك ينعكس إيجابيًا على تنفيذها بفضل قوتها وبنيتها المعرفية.

7- الاستمرارية والمرونة في صياغة السياسة التعليمية، بعيداً عن الجمود والتحجر في قوالب وأفكار وتشريعات واحدة لا يمكن أن تحيل عنها، فهذه المرونة تعطيها بعداً واقعيًا وديناميًا يتناسب مع كل المتغيرات، ومع ملاحظة درجة المرونة ودقتها وألا تكون بها ثغرات كبيرة وتترك تحت مسمى المرونة، وهذا يعتمد على صنعها وصياغتها.

8- يجب أن يولى مجلس الشعب السياسة التعليمية اهتمامًا، وأن يكون له دور في صنعها ومتابعتها وسن القوانين والتشريعات المنظمة والملزمة في تنفيذها ومتابعتها، والوقوف على كل إجراءاتها وما يعترضها.

المراجع

حسين كامل بهاء الدين: **التعليم والمستقبل**، القاهرة، دار المعارف كورنيش النيل، 1997، ص88.

روزا ماريا توريز: من أدوات للإصلاح إلى عوامل إيجابية للتغيير: مفترق الطرق في التعليم في أمريكا اللاتينية، "**مستقبليات**"، العدد 114، المجلد 30، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، يونية، 2000م، ص ص203-205.

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس)، **التقرير النهائي للاجتماع الاستشاري الإقليمي الثامن لبرنامج التجديد التربوي من أجل التنمية في الدول العربية**، البحرين، المنامة، 2-6 مايو 1995م، ص16.

شبل بدران: السياسة التعليمية بين التجريب والتطوير، **التربية المعاصرة**، العدد التاسع والعشرون، السنة العاشرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ديسمبر، 1993م، ص5.

عبد الله بيومي: قلة التراكم في جهود تطوير التعليم في مصر (مراجعة نقدية لسياسة التعليم)، الفترة من (1980-1992)، **في معوقات تطوير التعليم في مصر "دراسة ميدانية"**، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 1994م، ص18.

سعيد إسماعيل على: مستقبل التعليم قبل الجامعي في مصر، **كراسات إستراتيجية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة التاسعة، 1999م، ص1.

حامد عمار: في تطوير القيم التربوية، رأى آخر، الكويت، دار سعاد الصباح، 1992م، ص ص103-104.

ناجي شنودة نخلة: **السياسة التعليمية وإجراء تنفيذها في مصر: في دراسات في إصلاح سياسات ونظم التعليم في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة**، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يونيو 2000م، ص ص85-86.

وزارة التربية والتعليم: **الخطة الإستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (2007/2008 – 2011/2012)**، القاهرة، ص ص11-12.

أحمد مصطفى الحسين: **مدخل إلى السياسة العامة**، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002م، ص231.

عبد اللطيف محمود محمد: **تحليل أداء السياسة التعليمية "رؤية نظرية وإطار تطبيقي"**، الطبعة الأولى، القاهرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2010م، ص ص12-13.

السعيد محمد رشاد: اسهامات المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي في صنع السياسة التعليمية وتوجيه مستقبلها في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الرابع، **مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية**، في الفترة 20-21 أبريل، الجزء الثاني، كلية التربية، جامعة حلوان، 1996، ص62.

أحمد مصطفى الحسين: **مدخل إلى السياسات العامة**، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002م، ص238.

نهى حامد عبد الكريم: **صنع القرار في السياسة التعليمية: الأطراف الفاعلة والآليات**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص ص53-55.

عبد الحميد عبد الفتاح شعلان: **السياسة التعليمية بين الواقع والمأمول**، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2011م، ص15.

سعاد محمد عيد: **تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة**، **سلسلة التربية والمستقبل**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2013م، ص138.

نادية يوسف كمال: **اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية: مستقبل التربية العربية**، المجلد السابع، العدد العشرين، يناير، 2001م، ص187.

نجلاء محمد حامد وأماني عبد القادر محمد: **التربية والتعليم في مصر دراسة تاريخية تحليلية**، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، 2002م، ص333.

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم: **قانون التعليم رقم (139) لسنة 1981م**، ص ص26-27.

وزارة التربية والتعليم: **تطوير وتحديث التعليم في مصر.. سياسته وخطته وبرامج تحقيقه**، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، يوليو، 1980م، ص ص18-23.

وزارة التربية والتعليم: **السياسة التعليمية في مصر**، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، يوليو، 1985م،

أحمد فتحي سرور: **إستراتيجية تطوير التعليم في مصر**، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، يوليو، 1987م، ص90.

القرار الوزاري رقم (172) لسنة 1988م بشأن: إنشاء المدارس الرياضية التجريبية.

(26) **القرار الوزاري رقم (209) لسنة 1988م بشأن: إنشاء مدارس إعدادية مهنية في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي**.

القرار الوزاري رقم (166) لسنة 1988م، بشأن: تشكيل لجنة لوضع مناهج مادة التكنولوجيا في التعليم الأساسي.

أحمد فتحي سرور: إستراتيجية تطوير التعليم في مصر، الطبعة الثانية، مطابع الأهرام التجارية، 1989م.

وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم – نظرة إلى المستقبل عام 1992م، ص ص15-19.

سعاد محمد عيد: مرجع سابق، 277. نقلاً عن: مجلس الشورى، لجنة الخدمات: نحو سياسة تعليمية متطورة، سلسلة تقارير مجلس الشورى، التقرير رقم (17)، القاهرة، 1994م، ص45.

وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم الساسة المستقبلية، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، 2006م، ص23.

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم: توصيات المؤتمر القومي لتطوير التعليم الابتدائي، 1993م.

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم: توصيات المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي، 1994م.

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم: الخطة الإستراتيجية للتعليم في مصر (2007-2012) نحو نقلة نوعية في التعليم، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، 2007م.

اليوم السابع: الخطة للتعليم المصري في السنوات الخمس، الاثنين، 4 مارس، 2013م. (لم تستطع الباحثة الحصول على هذه الخطة من وزارة التربية والتعليم).

جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم: الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014-2030م) التعليم المشروع القومي لمصر – معًا نستطيع تعليم تقديم تعليم جيد لكل طفل، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، 2014م.

أحمد إسماعيل حجي: السياسة التعليمية في مصر وبرامج تنفيذها، مؤتمر نحو مشروع حضاري تربوي، في الفترة من 11-13 أبريل 1987م، المجلد الرابع، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، 1987م، ص18.

السيد عبد العزيز البهواش: السياسة التعليمية وتكافؤ الفرص: دراسة مقارنة بين مصر واليابان، المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة المنصورة "السياسات التعليمية في الوطن العربي"، المجلد الأول، 7-9 يوليو 1992م، ص434.

بدر سعيد علي الأغبرس: دراسة تحليلية لواقع السياسة التعليمية في الجمهورية اليمنية، المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة المنصورة "السياسات التعليمية في الوطن العربي"، المجلد الأول، 7-9 يوليو 1992م، ص359.

محمد مالك محمد سعيد: سياسات التعليم العالي وعلاقتهاباحتياجات سوق العمل في الدول العربية، المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة المنصورة "السياسات التعليمية في الوطن العربي"، المجلد الأول، 7-9 يوليو 1992م، ص545.

سعيد إسماعيل علي: من صعوبات إصلاح التعليم، مجلة دراسات تربوية، المجلد السادس، العدد 35، القاهرة، عالم الكتب، 1991م، ص ص24-31.

Haddad, Wadi D., & Terri Denasky, The Dynamics of Education Palicy Making: Case Studies of Dur Kina Faso, Jordon Peru and Thailand, Economic Development Institute of the World Bank, Washington, 1994, p.4.

Taylor, Sandra, et al., Educational Policy and the Politics of Change, First Edition, Rutledge, London, 1997, P.25.